

## قانون بشأن المنطقة الشرقية التنموية الخاصة في تايلند سنة ...

التوضيح: مازال مشروع هذا القانون في أواخر المراحل التشريعية المحتملة و قرابة تنفيذه قانونيا.

يعتبر مشروع قانون بشأن المنطقة الشرقية التنموية الخاصة في تايلند سنة... قانونا هاما لوضع الشروط و الكيفية في المجال الإداري و التنسيق في المنطقة الخاصة، فضلا عن الدعم و التوفير لكافة المجالات العالقة بالمجال التنموي و توفير بعض الامتيازات اللازمة لفتح آفاق المنافسة الاقتصادية بصورة كفاءة و ملموسة.

و علاوة ذلك، ينص فيه أهم الأفكار والمبادئ الرئيسية في ذلك المشروع كالاتية:-

1. المنطقة التنموية الخاصة تعنى المنطقة التي تتكون من المحافظات المجاورة الثلاثة نحو شاشونجسا Chachoengsao ، و شونبوري Chonburi ، و رايونج Rayong ، كما سوف تضم فيها المناطق الأخرى وفقما يقر عليه القرار الملكي بشأن المناطق التنموية المحتملة.
2. تشكيل اللجنة بشأن تمهيد الخطة و السياسة في المنطقة الشرقية التنموية، و ترأسها رئيس الوزراء رئاسة اللجنة، و لها مهامات و الاختصاصات كالاتية: وضع السياسة و إعطاء الموافقة على الخطة التنموية العامة و إعلان المساحات و تحديدها لتوسيع الاقتصادية الخاصة، و التركيز على إنشاء الصناعة المستهدفة الخاصة مع وضع الامتيازات المستحقة لكل من المنشآت و الشركات و المقيمين في تلك المنطقة الخاصة، بالإضافة إلى الإجراءات اللازمة لتمكين كافة الخطط و المشروعات و الميزانية كما وضع الشروط و الكيفية و اللوائح اللازمة وفقا لما نصت عليه الأحكام من هذا القانون.
3. إيجاد مكتبا إداريا لدى اللجنة السياسية في المنطقة الشرقية التنموية الخاصة، ليكون إدارة ذات شخصية اعتبارية بمثابة الأجهزة الحكومية، و أن تكون مهامها كالاتية: أن تمارس الشؤون الإدارية و الدراسة العلمية وفق إجراءاتها اللازمة، تقديم الأطروحات و المقترحات المتعلقة بالخطة و السياسة، دراسة إمكانيات في تحديد المناطق المدعومة بشأن الاقتصادية الخاصة، تأسيس المنشآت و الشركات المحدودة لتحصيل المصالح المستفادة من تلك المناطق التنموية الخاصة و المناطق المدعومة بشأن الاقتصادية الخاصة.
4. يتم مع مكتب اللجنة السياسية في المنطقة التنموية الشرقية الخاصة ممارستها القانونية بشأن تملك العقارات و الممتلكات و استفادتها ضمن سبل تعزيز المناطق الشرقية التنموية الخاصة، وذلك من خلال الإطارات المتعددة نحو الخصخصة، البيع - الشراء، الإيجار، التحويل، التبديل، أو الدفان أو عن طريق آخر وفقا لما حددتها اللجنة من اللوائح و التدابير اللازمة. و في تلك الحالة، أن تشكل اللجنة لجنة مصغرة لدراسة

شاملة لكل من الإمكانيات و الرأسمالية و التأثيرات و المعالجات و التدابير و التعويضات مع توازنها في تبادل المصالح بين المحليين و الحكوميين.

5. يتمتع مكتب اللجنة السياسية في المنطقة التنموية الشرقية الخاصة بممارستها القانونية بشأن الإباحة و الإجازة و التصريحات و إعطاء الموافقة و التسجيلات و القبول وفقا لبعض القوانين كالاتية: قانون بشأن التنقيب، قانون بشأن مراقبة المباني، قانون بشأن تسجيل الآلات الميكانيكية، قانون بشأن الصحة العامة، قانون بشأن التسجيلات التجارية، قانون بشأن المصانع والمنشآت، كما يمكن أيضا في تأسيسها مركزا للتنسيق و الإجراءات في الخدمات الاستثمارية لتكون شبكة مركزية متكاملة في نقط واحدة تسهيلا للمستثمرين. بالإضافة إلى إعداد مذكرة التفاهم بين القطاعات الحكومية المعنية لإرسال الموظفين المؤهلين في المهارات اللازمة.

6. تحديد الحقوق و الامتيازات لأصحاب المنشآت والشركات الواقعة فيها نحو الآتي:

(1) حقوق الأجانب في تملك العقارات و ممتلكاتها الأخرى داخل المنطقة.

(2) حقوق الأجانب و أهاليهم في الإقامة والإسكان داخل مملكة تايلند.

(3) تخفيضات الضرائب أو إعفاءها وفق الظروف المناسبة.

(4) الإجراءات النقدية والمصرفية.

(5) امتيازات أخرى.

7. وضع الصندوق الذي يطلق عليه " الصندوق التنموي لدعم المنطقة التنموية الشرقية الخاصة " ليكون صندوقا مدعوما لتنمية المنطقة و أهالي المجتمع، بما في ذلك المتأثرين المقيمين فيها وفقا للائحة المنطقة الصناعية الوطنية سنة 2017.

المصدر: 11-12- pp-2560/nov2560-af/content\_ejournal/library2.parliament.go.th/

[4.pdf](#)

المترجم: شوشات بوت بينج

الأمانة العامة لمجلس النواب